

٠١٣٤٠٤٠١٥٧

## **دور المرأة في الاقتصاد الوطني**

عن دور المرأة في تنمية مادة مطبوعة باللغة العربية، تتضمن قرارات اللجنة.  
الاقتصاد الوطني

دور المرأة في تنمية الاقتصاد الوطني .

عقدت اللجنة التي ناقشت موضوع " دور المرأة في تنمية الاقتصاد الوطني " أربع جلسات تحدثت في انفتاحها ٣٧ مندوبة من ٢٦ بلدا . وكانت ترأس نشاط اللجنة هيئة الرئاسة التي ضمت ج . سرجينا الدكتور في فلسفة العلم الاقتصادية و ف . ايدلمان الامينة العامة لاتحاد النساء الديمقراطي العالمى و أمينة الحنفى نائبة رئيسة اتحاد النساء العربى و رشيد رفعت ممثل لبلد الامم المتحدة للتقانيا الاقتصادية والاجتماعية في دول اسيا والمحيط الهادى .

و في اثناء المناقشة اشارت المندوبات استنادا الى تجربة بلدانهن الى ازدياد دور المرأة في حياة المجتمع بها فيها الحياة الاقتصادية كصفة مميزة لعصرنا . و اكدن ان المساهمة في عمالة الانتاج لا تقتصر على استقلال المرأة الاقتصادى فحسب بل <sup>وتزيد</sup> من رفاهية عائلتها و تساعد نضوج شخصيتها و نمو وعيها السياسى و الوطنى .

و اكدت ممثلات كثير من الدول في كلمتهن ان السلام و الامن و الاستقلال الوطنى يعتبر شرطا اساسيا لاقرار حقوق الانملن و ان النضال النشط ضد الامبريالية و الاستعمار قديمه و جديده و العنصرية و الصهيونية يفتح امام المرأة السبيل نحو تحقيق مساواتها الكاملة و ضمان المكان اللائق بها في المجتمع .

وقد اشارت المشتركات في الندوة الى الانجازات التي حققها كثير من الدول الاسمية في تحرير المرأة و اقرار القوانين التقدمية التي اكدت مساواتها في الحقوق مع الرجل ، و الى جانب ذلك لكن النظر الى ما تحاياه المرأة في بعض الدول من التمييز في مجال الانتاج و حياتها العائلية و نشاطها الاجتماعى ، و اكدن انه من واجب جميع الدول توفير الظروف اللازمة لكي تصبح مساواة

المرأة مع الرجل أمراً واقعاً . كما دعون الى الاعتراف بالأمومة في كل مكان كوظيفة اجتماعية هامة للمرأة .

و قد اشارت مندوبات بعض الدول في كلمتهن الى ان التخلف الاقتصادي و التنمية الاقتصادية الاحادية الجانب و خرق حق الشعوب في التصرف بثرواتها الوطنية تسبب الصعوبات في ضمان عمالة السكان ، و عمالة النساء بالذات . و اكدت المشتركات في الندوة في هذا الصدد ضرورة مضاعفة الجهود لضمان عمالة النساء و ايجاد مزيد من أماكن العمل بالنسبة لهن سواء في المدينة او في القرية ، كما دعون الى اعادة مزيد من الاهتمام بوقاية و تحسين ظروف العمل للنساء القرويات .

كما تناولت المناقشة العلاقة بين قضية عمالة النساء و مستوى الاقتصاد الوطني حيث اكدت كثير من المتحدثات ان التحسين الجذري لاحوال المرأة يتوقف كلياً على تحرير الشعوب من جميع اشكال الاضطهاد الاقتصادي و الاجتماعي و يقضي اجراء اصلاحات اجتماعية و اقتصادية تقدمية . وكانت المشتركات في الندوة يستشهدن عند ذلك بتجربة الدول الاشتراكية التي فسحت امام النساء مجالاً واسعاً للاشتراك في جميع مجالات الحياة .

كما اكدت بعض المندوبات من اشتركن في المناقشة ضرورة اعتراف الدولة و المجتمع بقيمة نصيب المرأة في تنمية الاقتصاد الوطني الى جانب ضرورة مراعاة مصالح المرأة في برامج التخطيط الوطني . و اشار الكثير من المندوبات الى الاهمية البالغة التي يحظى بها بالنسبة للمرأة و رفع مكانتها في المجتمع و في التنمية الاقتصادية بالذات محور الامة بين النساء و رفع مستواهن الثقافي و ضمان تكافؤ الفرص لهن للحصول على التعليم العام و المهني بجميع مستوياته و لتنمية مواهبهن



وكما اتهم و للحصول على أجر متساوية مع الرجل لقاء عمل متساو ) وتحسين ظروف العمل للنساء .

كما عارت المشتركات في الندوة اهتماما كبيرا لوجوب تصفية التصورات التقليدية عن المرأة ودورها في المجتمع كشرط اساسي لضمان مساهمة النساء الكامل في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

و بناء على ما ذكر اعلاه اوصت اللجنة بما يلي :

- المطالبة في كل مكان باتخاذ و تطبيق القوانين التي تؤكد مساواة المرأة مع الرجل في جميع مجالات حياة المجتمع و جعل القوانين الوطنية لا تعارض مبادئ البيانات و الاضافات و سائر الصكوك الدولية التي اقترتها هيئة الأمم المتحدة و منظماتها الخاصة ، التي جانب العمل المتواصل لحمل جميع الحكومات على ابرام هذه الصكوك الدولية ؛

- التأكيد على ضرورة توفير مزيد من القروض لتشغيل النساء في المدن و الريف عن طريق ضمان التنمية المتجانسة للزراعة و الصناعة و الخدمات العامة ؛

- المطالبة بان يعترف المجتمع و الدولة بمسؤوليتهما عن ايجاد الظروف التي تتيج للمرأة

تنفيذ واجبها امام العائلة و المجتمع اى الجمع بين مسؤولياتها كعاملة و ام و مواطنة و ذلك عن طريق انشاء مؤسسات للاطفال و مؤسسات للخدمات العامة و العناية بالامومة و الطفولة الخ (

- المطالبة بان تعترف الدولة بنصيب المرأة العاملة في بيتها و اقتصادها الخاص باعتبارها نصيبا في الاقتصاد العائلي و الوطني و بان تضمن لها حقوقها ، الامر الذي يحظى باهمية بالغة للحصول على احصاءات دقيقة عن عمالة المرأة في القطاعات الخاصة لاقتصاد الدول الاسيوية

حتى تضمن هذه الثقة من النساء الحد الأدنى من الحقوق في وثاية العمل .

- الاصرار على رفع مكانة المرأة في وضع و تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية على المستوى القوي و المحلي .

... التأكيد على ضرورة العمل لمحو الأمية بين السكان الراشدين من النساء عن طريق انشاء شبكة واسعة من صفوف و دورات لمحو الأمية خارج نظام التعليم الحكومي . و تقول منظمة اليونيسكو ان مكانة الأمية لن تكون ناجحة الا اذا كانت تتم في اطار اصلاحات الاجتماعية و الاقتصادية الواسعة الهادفة الى تغيير نظام الانتاج الزراعي و بناء المزارع التعاونية و تنفيذ برامج اخرى للتنمية الاقتصادية ٤

... العمل في سبيل حمل الهيئات المالية و هيئات التخطيط الحكومية و الدولية على الاعتراف بالفائدة الاقتصادية لمشاريع الاعداد المهني للنساء و اعادة القدر اللازم من الاهتمام لها و تخصيص الاموال اللازمة لتنفيذ هذه المشاريع.

... ضمان الاعداد المهني للنساء في جميع الميادين وفقا لمقتضيات التنمية الاقتصادية عن طريق استخدام أحدث اساليب التعليم لضمان التقدم العلمي و التكنولوجي .

... توجيه وسائل الاعلام و استخدامها لتغيير النظرة التقليدية في عمل المرأة كامر ثانئ تافه و تفسير اهمية التقدم الاجتماعي و الاقتصادي سواء الى الرجال و النساء ،

... و استرشادا بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة مضاعفة الجهود الهادفة الى دعم السلام و الأمن و الاستقلال  
الأمريالية  
الوطني و تصفية و السيطرة الأجنبية و الاستعمار قديمه و جديده في سبيل اقرار العدالة و الانصاف في العلاقات الاقتصادية العالمية .

... توجيه نشاط المنظمات النسائية الى تفسير اهمية مساهمة المرأة في الانتاج و رفع مستواها المهني و التحليل العام الى جموع واسعة من النساء ،

... توحيد جهود المنظمات الاجتماعية المختلفة من النسائية و النقابية و منظمات الشبيبة وغيرها لتنفيذ برنامج العمل الحالي و بيان عن مساواة المرأة و نصيبها في التنمية و حركة السلام ، الذين



اترعهما المؤتمر العالمى الذى انعقد فى ١١ ميخيكو برعاية الأمم المتحدة فى إطار عام المرأة العالمى

بين ١٩ من يونيو ( حزيران ) و ٢ من يوليو ( تموز ) من هذا العام .

— إجراء الاستعدادات اللازمة للمؤتمر العالمى المكرس لعام المرأة العالمى فى مدينة برلين عاصمة ألمانيا

الديموقراطية فى أكتوبر ١٩٧٥ حتى تزامنى فى هذا المؤتمر الى اقصى حد مطالب النساء الاسيويات .

+++